الأنباء
الثلاثاء 22 اكتوبر 2013

مقتل أربعة أقباط من عائلة واحدة في استهداف حفل زفاف

أول هجوم طائفي بعد عزل مرسي والأمن يبحث عن مطلقي النار على كنيسة الوراق

القاهرة ـ وكالات: عاد شبح الهجمات الطائفية ليزيد في تعقيد المشهد المصري الرازح تحت الهجمات المسلحة في عدة مناطق والاحتجاجات المستمرة التي تقودها جماعة الإخوان المسلمين.

فقد شنت الشرطة المصرية أمس حملة بحث عن مسلحين استهدفوا مشاركين في حفل زواج قبطي امام كنيسة في القاهرة مساء أمس الأول ما أوقع أربعة قتلى بينهم طفلتان، في اول هجوم ضد الاقباط في العاصمة منذ عزل الرئيس الاخواني د.محمد مرسي في مطلع يوليو الماضي.

وأسفر هجوم الأحد على كنيسة السيدة العذراء في حي الوراق الشعبي عن أربعة قتلى و17 جريحاً، بحسب حصيلة جديدة اعلنها امس رئيس هيئة الاسعاف احمد الانصاري. وكانت الحصيلة الأولى تشير الى سقوط ثلاثة قتلى و12 جريحا.

وقال المتحدث باسم الطب الشرعي في مصر هشام عبدالحميد لفرانس برس ان «قتلى الهجوم الأربعة من الاقباط. وان الرصاص المستخرج من جثث الضحايا اطلق من سلاح آلي».

وأضاف شهود ان المنفذين كانا يستقلان دراجة نارية عندما قاما بإطلاق النار على المحتفلين. وانتشرت عناصر من القوات الأمنية حول الكنيسة التي اخترق الرصاص جدرانها. ولف الصمت والحزن والصدمة ارجاء المكان الذي كان فقط معدا للاحتفال بزفاف. وقد تجمعت نساء يرتدين الأسود أمام مدخل الكنيسة.

واحداهن تدعى ليلى جرجس وهي ممرضة في التاسعة والثلاثين من العمر تقيم بالقرب من الكنيسة، قالت لوكالة فرانس برس «الآن يأتون ليقتلوننا داخل كنائسنا»، فيما لاتزال أرضية مدخل الكنيسة ملطخة ببقع دماء الضحايا.

أهالي احدى ضحايا اطلاق النار على كنيسة الوراق بمصر من أمام مشرحة زينهم (أ.ف.ب)

«الإخوان» تندد بالعملية: الحكومة منشغلة بملاحقة الطلاب عن فرض الأمن

والطفلتان القتيلتان في الثامنة والثانية عشرة من العمر اضافة الى سيدة ورجل جميعهم اقباط ومن عائلة واحدة أتت من منطقة الكوم الاحمر شمال الجيزة لحضور حفل الزفاف.

وقالت وزارة الداخلية المصرية في بيان فجر أمس ان «شخصين ملثمين على دراجة بخارية اطلق احدهما النار على عدد من الاشخاص اثناء خروجهم من حفل زفاف بكنيسة العذراء في منطقة الوراق» في شمال القاهرة الكبرى.

وقال خادم الكنيسة ابراهيم رمزي لفرانس برس «كنت أحضر تدريبا مسرحيا في الكنيسة حين سمعت اطلاق النار، خرجت لأجد سيدة غارقة في دمها. نقلنا المصابين للمستشفيات في حافلات صغيرة». ثم اضاف «كنت اسمع عن الهجوم على الكنائس في التلفزيون. الآن انا احمل قتلى الهجوم بيدي». وقالت نبيلة فهيم زوجة أحد القتلى وهي تغالب دموعها «نزلنا لتونا من الحافلة وكنا ننتظر العروس، ولاقينا ضرب النار في كل مكان حولنا». وتابعت نبيلة التي قتلت خالتها وأصيب ابنها ايضا «كنا نسقط أرضا ونحن نجري. لحظات الموت صعبة».

وقال أحد المصلين أيمن موسى لوكالة فرانس برس ان الكنيسة لم تكن تحظى بأي حماية من قبل القوات الأمنية منذ يونيو رغم العديد من الهجمات ضد الاقباط في انحاء البلاد.

وقد ادان رئيس الوزراء حازم الببلاوي الهجوم، واصفا اياه بأنه «عمل اجرامي خسيس»، وشدد الببلاوي على ان «الحكومة تقف بالمرصاد لكل المحاولات البائسة واليائسة لبث بذور الفتنة بين ابناء الوطن».

كما عبرت جماعة الاخوان المسلمين عن اسفها للهجوم وحملت مسؤوليته للسلطات الجديدة.

وقالت في بيان ان وزارة الداخلية المصرية تتحمل «المسؤولية عن هذا الحادث لعدم تفرغها لتحقيق الأمن للمواطن المصري وانشغالها بملاحقة المتظاهرين السلميين والطلاب داخل الحرم الجامعي».

وقبل عشرة ايام، اعلنت منظمة العفو الدولية ان قوات الأمن المصرية فشلت في حماية الاقباط الذين تعرضوا لهجمات بعد القمع الدموي لأنصار مرسي.

وقالت المنظمة غير الحكومية ومقرها لندن، في بيان ان اكثر من 200 ملكية تعود لأقباط تعرضت للهجوم، كما ألحقت أضرارا جسيمة بـ 43 كنيسة وقتل أربعة أشخاص.

وقالت حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير منظمة العفو الدولية لشؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا، «انه لأمر مقلق جدا بان تتعرض الطائفة المسيحية في مصر لهجمات من قبل انصار محمد مرسي ردا على تطورات حصلت في القاهرة».

الكويت تمدد موعد استرجاع وديعة الـ 2 مليار دولار من مصر لـ 5 سنوات

القاهرة ـ وكالات: صرح رئيس الوزراء المصري المؤقت د.حازم الببلاوي أول من امس بأن مصر يجب أن تعيد للكويت وديعة بقيمة 2 مليار دولار، كانت قد قدمتها الكويت لمصر على شكل مساعدات مالية، خلال 5 سنوات وليس سنة واحدة كما كان مقررا سابقا.

وقال الببلاوي بحسب «الجزيرة نت» إن الكويت أعادت النظر في الاتفاقية المبرمة، والتي تتضمن استرجاع الوديعة خلال عام واحد. بعد أن كانت السلطات المصرية قد توجهت إلى الكويت بطلب تمديد هذا الموعد بسبب الشروط القائمة لتقديم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مساعدات مالية لمصر.

ويذكر أن البنك المركزي حصل، في 26 سبتمبر الماضي، على وديعة بقيمة 2 مليار دولار من الحكومة الكويتية، منها مليار دولار نقدا، والمليار الآخر على شكل منتجات نفطية وغاز طبيعي.

وتصل القيمة الكلية للمساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت الى 12 مليار دولار، من ضمنها الودائع.

الإمارات تمول إنشاء 100 مدرسة في مصر بـ 400 مليون جنيه

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية أنه يجري التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لمتابعة إنشاء 100 مدرسة بتكلفة 400 مليون جنيه بتمويل إماراتي في 18 محافظة من محافظات مصر، على أن يتم دخولها للعمل خلال العام الدراسي المقبل.

وقال الوزير في تصريحات صحافية إنه سيتم إنشاء 22 مدرسة بالقرى الأكثر احتياجا بتكلفة 74,4 مليون جنيه، و78 مدرسة في باقي المحافظات بتكلفة 325,9 مليون جنيه وذلك في إطار خطة الوزارة للنهوض بالقرى الأكثر احتياجا وتلبية الاحتياجات العاجلة لها، مشيرا إلى أنه تم إسناد إنشاء تلك المدارس للقوات المسلحة لضمان جدية وسرعة التنفيذ.

«جنايات القاهرة» تستمع سراً لشهادة الروينى والدرديري في إعادة محاكمة مبارك

القاهرة ـ يو.بي.أي: تابعت محكمة جنايات القاهرة، أمس عقد جلسات سرية للاستماع إلى أقوال قادة حاليين وسابقين في قضيتي قتل متظاهري ثورة 25 يناير والفساد المالي، المتهم فيها الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجلاه وآخرون.

واستمعت هيئة الدائرة الثانية في محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمود كامل الرشيدي في الجلسة الثالثة أمس إلى شهادة قائد المنطقة العسكرية المركزية السابق اللواء أركان حرب حسن الروينى، والمقدم عمرو الدرديري، مفتش مباحث سجن المنيا العمومي.

وكانت المحكمة استمعت يوم السبت الفائت إلى شهادتي المدير الأسبق لجهاز الاستخبارات العامة اللواء مراد موافي، ورئيس هيئة الأمن القومي الحالي مصطفى عبدالنبي، واستمعت يوم الاحد إلى شهادات رئيس مجلس الوزراء الأسبق عاطف عبيد، ووزير الداخلية الأسبق اللواء أحمد جمال الدين، ووزير البترول والثروة المعدنية الحالي شريف إسماعيل بأقوالهم في القضيتين.

وكان المستشار الرشيدي أكد أن ثامن جلسات إعادة محاكمة مبارك التي جرت على مدى الايام الثلاثة الماضية يحظر نقل وقائعها ونشر مضمونها حفاظا على الأمن القومي للبلاد، وأشار إلى أن هيئة المحكمة ستسمح بنشر ما تراه غير ماس بالأمن القومي للبلاد خلال تلك الجلسات.

تأجيل محاكمة أبوإسماعيل بتهمة تزوير جنسية والديه لـ 18 نوفمبر

القاهرة ـ وكالات: أجلت محكمة جنايات القاهرة أمس قضية محاكمة حازم صلاح أبوإسماعيل مؤسس حزب «الراية» السلفي والمرشح السابق لانتخابات رئاسة الجمهورية، بتهمة تزوير محرر رسمي قدمه للجنة العليا للانتخابات الرئاسة أقر فيه بعدم تجنس أي من والديه بجنسيات دولة أجنبية، وذلك على خلاف الحقيقة لجلسة 18 نوفمبر المقبل.

وكلفت المحكمة النيابة العامة بحسب «بوابة الاهرام» إحضار المتهم من محبسه الذي غاب للمرة الثالثة عن المحاكمة، وصرحت للدفاع باستخراج صورة رسمية كاملة من ملف القضية المتهم والسماح للدفاع بزيارة المتهم في محبسه، وفي حالة تعنت الأجهزة الامنية تتم مخاطبة المحكمة بشكل رسمي لتنفيذ القرار.

حازم صلاح ابو اسماعيل

الإفراج عن السائقين المصريين المختطفين في ليبيا

طرابلس أ.ش.أ: أعلنت وزارة الخارجية المصرية «إطلاق سراح السائقين المصريين المحتجزين بالقرب من أجدابيا في ليبيا».

وجاء في بيان وزارة الخارجية المصرية أنه «نتيجة للجهود المكثفة التي بذلتها وزارة الخارجية والسفارة المصرية في طرابلس والقنصلية العامة في بنغازي، بالتعاون مع الأجهزة المصرية المعنية وبالتنسيق مع الحكومة الليبية، نجحت هذه الجهود في إطلاق سراح السائقين المصريين المحتجزين بالقرب من أجدابيا في ليبيا والسماح لهم بالعودة مع شاحناتهم إلى أرض الوطن، وهم الآن في طريق عودتهم».

وعلى صعيد متصل، وجه عادل الفايدي رئيس لجنة المصالحة الوطنية بوزارة الدفاع الليبية ورئيس لجنة التواصل الاجتماعي بين مصر وليبيا، الشكر للقيادتين المصرية والليبية حول جهودهما مع رجال القبائل في إنهاء أزمة احتجاز السائقين المصريين بمدينة أجدابيا. وأثنى الفايدي في تصريح لمراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط بطرابلس أمس على دور السفير المصري لدى ليبيا محمد أبو بكر، والمستشار الإعلامي د.طارق دحروج وجميع أعضاء السفارة، والقنصل المصري ببنغازي مهاب مهدي، الذين تواصلوا خلال فترة الأزمة مع رجال القبائل والمسؤولين الليبيين حتى نجحت مساعيهم في إنهاءالأزمة. وقال الفايدي «نأسف على هذا الأمر والذي كان من الممكن أن يسيء للعلاقات بين البلدين إذا لم تنجح جهود الجانبين لإنهاء الأزمة»، وتابع قائلا «إن العلاقات القوية بين البلدين جعلت أكثر من 15 رجلا من شيوخ القبائل الليبية تتراوح أعمارهم بين 65 و 75 عاما يصرون على البقاء مع السائقين المحتجزين طوال فترة احتجازهم، وعدم العودةإلى منازلهم إلا بعد الإفراج عنهم».

وحول دور لجنة المصالحة الوطنية بوزارة الدفاع الليبية لحل الأزمة، قال الفايدي «بذلنا مجهودا كبيرا من أجل تقريب وجهات النظر بما يليق بالعلاقات المتينة والقوية بين البلدين وبالفعل نجحنا في ذلك بالتعاون مع رجال القبائل وأعضاء السفارة المصرية» وفيما يتعلق بتهديد السائقين بالقتل إذا لم يتم الإفراج عن المسجونين الليبيين أفاد الفايدي بأن الشعب الليبي يمتلك قيما ومبادئ لا تجعله يهدد الأشقاء المصريين بالقتل.

البلاوي ينفي التوجه لتمديد قانون الطوارئ ويشترط على الإخوان الاعتراف بثورة يونيو قبل المصالحة

القاهرة ـ وكالات: اشترط رئيس الحكومة المصرية حازم الببلاوي على جماعة الإخوان المسلمين الاعتراف بثورة 30 يونيو والاعتراف بأنهم أخطأوا قبل الحديث عن المصالحات، كما أكد ألا نية لحكومته لتمديد قانون الطوارئ.

وقال الببلاوي في حديث لقناة «سي.بي.سي» ان «الدولة المصرية الحالية قامت على ثورة شعبية واضحة والحديث عن المصالحة يجب أن يبدأ من ثورة 30 يونيو».

وأضاف الببلاوي أنه ينتظر من الإخوان «الاعتراف بالخطأ والتعهد بعدم العودة لما فعلوا ونبذ العنف»، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه «فور وصول الصيغة التنفيذية للحكم بحل جمعية الإخوان المسلمين سنبدأ بتنفيذه فورا»، معتبرا أن حكم المحكمة حجة على الجميع بما في ذلك الحكومة.

د.حازم الببلاوي

وأوضح أن لجنة حصر أموال الجماعة لاتزال تعمل، وأن البنك المركزي يحاول حصر أموال الإخوان عبر البنوك، مشيرا الى أن قضية مدارس الإخوان خطيرة، وأن وزارة الداخلية قدمت كشوفا بأشخاص ينتمون للجماعة لديهم مدارس، لافتا في الوقت نفسه إلى أن وزارة التربية والتعليم ستشرف على مدارس الإخوان ولن تغلقها الحكومة.

وحول كوادر الإخوان بالجهاز الإداري للدولة، أكد البلاوي أن الحكومة ستراعي القانون في التعامل معهم، موضحا في الوقت ذاته أن هناك عناصر من الإخوان تم تعيينهم بطريقة قانونية وبعضهم محصن من العزل، وأنه من الممكن نقلهم من جهات أخطر في التأثير إلى جهات أقل تأثيرا.

وتطرق الببلاوي إلى تمديد حالة الطوارئ، موضحا أنه طبقا للقانون يمكن فرض وإعلان حالة الطوارئ ثم تمدد لتصل إلى ثلاثة أشهر، وأنه لا يمكن مده مرة أخرى إلا بالاستفتاء الشعبي، وتابع قائلا «أعتقد أن حالة الطوارئ لن تمد وأن مصر دولة قادرة على ذلك». وبخصوص قانون منع التظاهر الذي أثار جدلا في صفوف القوى الثورية، قال «يحق لرئيس الجمهورية أو من يفوضه منع التظاهر طبقا لقانون الطوارئ، وان قرار عدم منع التظاهر كان قرارا حكيما»، مشيرا إلى أنه عندما يتخذ قرارا ويشعر المواطن أن نحو 90٪ من القرار لا يطبق، يكون إهدارا لقيمة الدولة أمام الشعب. وفيما يتعلق بخارطة الطريق، أكد الببلاوي «أن خارطة الطريق تسير بشكل جيد، مشيرا إلى أنه تم تشكيل لجنة العشرة التي أنهت أعمالها والتي سلمت أعمالها للجنة الخمسين»، معربا عن أمله في أن ينتهي العمل في الدستور في المواعيد المحددة.

وحول إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، قال «ان هذا الأمر متروك لأعضاء لجنة الخمسين، إلا أنه أشار إلى أنه يفضل أن يتم السير على خارطة الطريق وان يتم إجراء الانتخابات البرلمانية قبل الرئاسية».

وأكد الببلاوي ان قانون التظاهر الذي سيصد ر يجب أن يكون حازما، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن استخدام حق التظاهر لابد أن يكون مرتبطا بقيود منها عدم إزعاج السلطات والحفاظ على الأمن.

النيابة تقرر حبس 43 منهم بتهم إثارة الشغب وقطع الطريق

طلاب «الأزهر» يواصلون احتجاجاتهم ويتوعدون بـ «التصعيد»

القاهرة ـ وكالات: أمرت النيابة العامة المصرية بحجز 43 من طلاب جامعة الازهر اعتقلوا اول من امس لحين ورود تحريات المباحث والأمن الوطني. وأسندت لهؤلاء تهم إثارة الشغب وقطع الطريق وإتلاف الممتلكات العامة والتعدي على أفراد الشرطة.

جاء ذلك بعد أن عاد طلاب جامعة الأزهر إلى تظاهراتهم لليوم الثالث على التوالي أمس منذ بداية الدراسة بالجامعة، وذلك دعما للرئيس المعزول محمد مرسي، ولإنهاء ما يصفونه بـ «الانقلاب العسكري».

وتجمعت أعداد من الطالبات أمام كلية الدرسات الاسلامية (بنات) يرفعن شعار «رابعة»، فيما تجمع الطلاب عند كلية الطب والزراعة، وقاموا بمحاصرة المبنى الإداري للجامعة للمرة الثانية، مرددين شعارات ضد شيخ الأزهر د.أحمد الطيب، ورئيس الجامعة أسامة العبد، ووزير الدفاع عبدالفتاح السيسي.

وفي بيان لهم، تعهد طلاب جماعة الإخوان بالجامعة وحركة «طلاب ضد الانقلاب» بالتصعيد، معلنين أنهم «يمهلون الأمن ساعات للإفراج عن طلاب ما زالوا محتجزين لدى الشرطة».

وقالوا في بيانهم بحسب «بوابة الشروق»: «لقد خرج طلاب الأزهر الأحرار بسلمية تامة في انتفاضة لم تشهد الجامعات المصرية مثيلا لها من قبل، بعد أن فقدت الجامعة الكثير من خيرة شبابها ما بين شهيد ومصاب ومعتقل فداء لحرية الوطن، وللتنديد بالانقلاب والمطالبة بالإفراج عن زملائهم المعتقلين والقصاص ممن قتل إخوانهم».

وأضاف البيان «عندما قام الشباب بالخروج أمام بوابة الجامعة فوجئوا بإغلاق قوات الجيش لطريق النصر من الاتجاهين وقيامهم بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء» لمنع وصول الطلاب إلى ميدان رابعة العدوية القريب.

وشدد على أن «طلاب الأزهر لا يمكن أن يرهبهم صوت الرصاص أو يثنيهم عن المطالبة بحقوقهم وحقوق زملائهم، وأننا لن نسمح أبدا بأن تمر كل هذه الانتهاكات دون عقاب، وسترون ردنا قريبا على كل انتهاك يحدث بحق أي طالب داخل الجامعة».

واتهم طلاب قوات الأمن باقتحام مقر الجامعة خلال ملاحقة عدد من زملائهم قبل أن تخرج سريعا، فيما أشار مسؤول بالجامعة إلى أن قوات الأمن «لم تتوغل» بالجامعة.

وكانت جامعة الأزهر هددت بتعليق الدراسة في حال حدوث «ما يفسد صفو العملية التعليمية» إلى أجل غير مسمى، وذلك مع بدء احتجاجات طلابية تطالب بعودة الرئيس المعزول والإفراج عن الطلاب المقبوض عليهم.

الى ذلك اتجه المئات من طلاب جامعة الأزهر صباح أمس إلى مبنى أمن الدولة للتنديد باقتحام قوات الأمن لجامعة الأزهر أمس، وللمطالبة بالإفراج عن الطلاب المعتقلين، رافعين «شعار رابعة»، ولافتات كتبوا عليها «طلاب ضد الانقلاب، الحرية للمعتقلين»، ورددوا «يسقط يسقط حكم العسكر» وغيره من الهتافات.

في السياق ذاته، تجمع العشرات من الطالبات أمام كلية الدراسات الإنسانية بكلية البنات، للتنديد باقتحام جامعة الأزهر.

كما واصل طلاب جماعة الإخوان تظاهراتهم داخل الحرم الجامعي بجامعة الأزهر حيث تطورت الأوضاع بقيامهم باقتحام كلية الهندسة وإجبار الطلاب والدكاترة على الخروج من المدرجات وتعطيل الدراسة ومنعهم من مباشرة أعمالهم بحسب وسائل اعلام مصرية، كما تمكنوا من الوصول الى كلية الصيدلة، للمطالبة بعودة الشرعية ورفض الانقلاب العسكري ـ على حد قولهم.

«وزير التضامن المصري» يتبرع بـ 200 ألف جنيه لصندوق دعم مصر وضحايا بورسعيد

القاهرة ـ أ.ش.أ: تبرع وزير التضامن الاجتماعي د.أحمد البرعي من ماله الشخصي بمبلغ 200 ألف جنيه منها 100 ألف جنيه لصالح صندوق دعم مصر.

وقال مصدر مسؤول بوزارة التضامن في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط: ان الوزير تبرع أيضا بمبلغ 100 ألف جنيه لصالح شهداء بورسعيد الذين قضوا قبل ثورة 30 يونيو.

يذكر أن صندوق دعم مصر دعا لإنشائه عدد من رجال الاعمال عقب ثورة 30 يونيو لدعم الاقتصاد المصري على أن يوضع تحت تصرف الحكومة المصرية.